



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



دراسة استقصائية حول القطاع الخاص في **مصر**:
أنماط الاستثمار وممارسات العمالة

كريم مجاهد - باحث إقتصاد سياسي



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية
مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل
في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس
المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام 2000

ص.ب: 4792 / 14 - المزعة: 5110 - 2070 - بيروت لبنان
هاتف: 00961319366 - فاكس: 009611815636



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بدعم من

People
Change
the World
Diakonia

 **Development
and Peace**
CARITAS CANADA



Brot
für die Welt

دراسة استقصائية حول القطاع الخاص في مصر وأنماط الاستثمار السائدة فيه حالياً، إلى جانب التأثير الإنمائي المحتمل لهذه الأنماط وللممارسات الوظيفية التي يعتمدها القطاع الخاص في مصر اليوم. أمّا الهدف من تركيز التقرير على أنماط الاستثمار في القطاع الخاص في مصر، فهو فهم الرابط بين هذه الأنماط، نظراً إلى دعم الحكومة وتشجيعها لها، وبين المسؤولية الاجتماعية المترتبة على القطاع الخاص في مصر. في السياق نفسه، يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التأثير الإنمائي لهذا الدعم المتواصل للقطاع الخاص على المجتمع المصري ككل، وتقييم هذا الأثر.

لتحقيق هذه الغاية، يبدأ التقرير في القسم الأول باستقصاء الاستثمارات في مصر، ولا سيّما تلك التي يجريها القطاع الخاص في الاقتصاد المصري. تلي ذلك مناقشة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المفضّلة لها في مصر. أمّا القسم الثاني فيناقش الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، وتليه لمحة عامة عن المسائل القانونية المتعلقة بعالم الاستثمار. وتنتظر في القسم الثالث إلى ظروف العمالة في القطاع الخاص المصري، قبل مناقشة مُشكلتين هيكليتين تُلزمان هذا القطاع، وهما العمل غير الرسمي والتمييز بين الجنسين. وأخيراً، نختم التقرير ببعض الملاحظات العامة.⁶

أطلقت الحكومة المصرية منذ العام 2014 برنامجاً جديداً للإصلاح الاقتصادي¹ يهدف إلى إجراء تعديل نقدي عام لمواجهة الديون المتراكمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. شمل البرنامج ترشيد دعم الطاقة، وتعويم الجنيه المصري، والحدّ من الإنفاق الاجتماعي العام، إلى جانب إجراءات أخرى.² لكن هذه التدابير الجديدة، في جوهرها، أتت في سياق التحوّلات الاقتصادية النيوليبرالية التي شهدتها مصر، والتي أصبحت بموجبها النيوليبرالية إطار العمل الرئيسي للسياسة الاقتصادية الجديدة، والمقصود بالتحوّلات الاقتصادية النيوليبرالية هو تطبيق برنامج عمل نيوليبرالي يقوم على سياسات اجتماعية واقتصادية هدفها تسهيل عملية تراكم رأس المال من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص ورفع القيود والتوسّع المالي، وفي الوقت نفسه الحدّ من إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية.³ نتيجة لذلك، أدّى هذا التحوّل المتزايد نحو النيوليبرالية الاقتصادية إلى صرف النظر بالكامل عن التداعيات السلبية للسياسات النيوليبرالية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي طالت القسم الأكبر من الشعب، لا بل اقترن أيضاً بزيادة التركيز على دعم القطاع الخاص وتسهيل توسيعه.

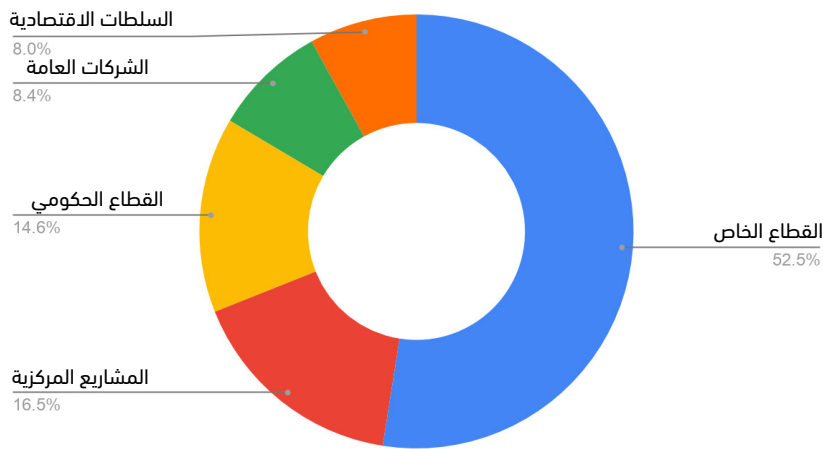
في الواقع، وفي السياق الحالي، يُعتبر القطاع الخاص رافعة النمو والتطور. وينعكس هذا الاهتمام بتوسيع القطاع الخاص في الخطاب الرسمي وفي الخطط الوطنية، كما يتجلى مثلاً في رؤية مصر 2030، التي هي عبارة عن استراتيجية للتنمية المستدامة أطلقتها الدولة في العام 2016 ضمن إطار عمل يقوم على مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ومن أبرز الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها هذه الخطة الحدّ من معدّلات الفقر والبطالة، فضلاً عن تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁴ باختصار، يبدو أنّ الخطة تدافع عن مصالح المستثمرين في القطاع الخاص، من دون التعمّق في تحليل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه المصالح على أرض الواقع. وتشمل المصالح تدني كلفة اليد العاملة في مصر، وهي حجة تُستغل لاستقطاب المستثمرين الأجانب، من دون أي مراعاة لظروف عمل وسكن العمالة المصرية.⁵

من هذا المنطلق، يهدف التقرير الراهن إلى إجراء

لمحة عامة عن أنماط الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد المصري

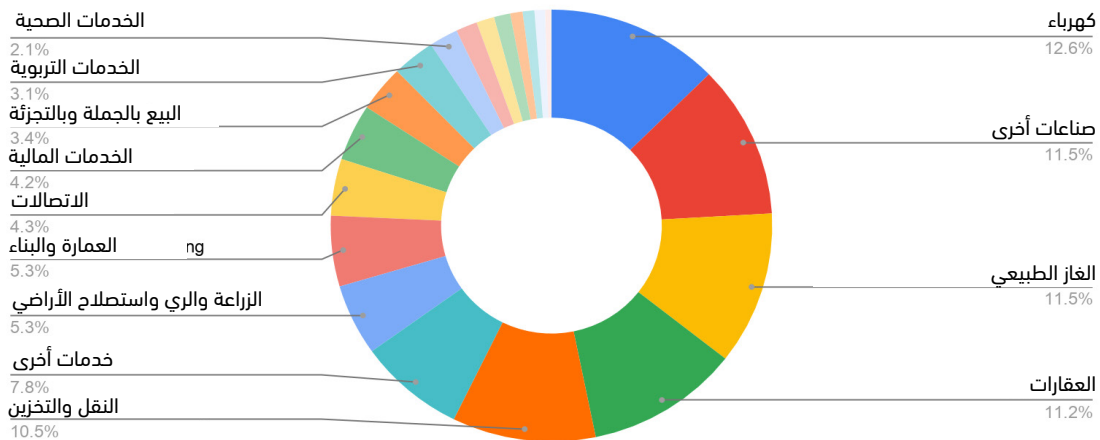
تُظهر الأرقام الرسمية عمومًا أنه من بين مجموع الاستثمارات المنفّذة عام 2018/2019⁷ بقيمة تُقدَّر بـ922499.8 مليون جنيه مصري (أي ما يعادل 58,757.95 مليون دولار أميركي)، استأثر القطاع الخاص وحده بـ484176 مليون جنيه مصري (أي ما يعادل 30839.24 مليون دولار أميركي).⁸ بعبارة أخرى، أجرى القطاع الخاص نحو 52.5 في المئة من الاستثمارات المنفّذة في مصر عام 2018/2019.⁹

الرسم 1: مجموع الاستثمارات المنفّذة عام 2019/ 2018¹⁰



من ناحية الاستثمارات الإجمالية في القطاع الاقتصادي، تلقّى قطاع الكهرباء 12,5 في المئة من مجموع الاستثمارات المنفّذة، وهي أكبر حصة يستأثر بها قطاع واحد.¹¹ وحلّت في المرتبة الثانية «الصناعات الأخرى» والغاز الطبيعي (بنسبة 11,5 في المئة لكل منهما)، ثم العقارات (بنسبة 11,2 في المئة)، يليه النقل والتخزين (10,5 في المئة)، وخدمات أخرى «متفرّقة» (7,8 في المئة)، و«الزراعة والري واستصلاح الأراضي» و«العمارة والبناء» (بنسبة 5,3 في المئة لكل منهما)، والاتصالات (4,3 في المئة)، والخدمات المالية (4,2 في المئة)، والبيع بالجملة والتجزئة (3,4 في المئة)، والخدمات التربوية (3,1 في المئة)، والخدمات الصحية (2,1 في المئة).¹²

الرسم 2 - الاستثمارات المنفّذة بحسب القطاع الاقتصادي عام 2019/ 2018¹³

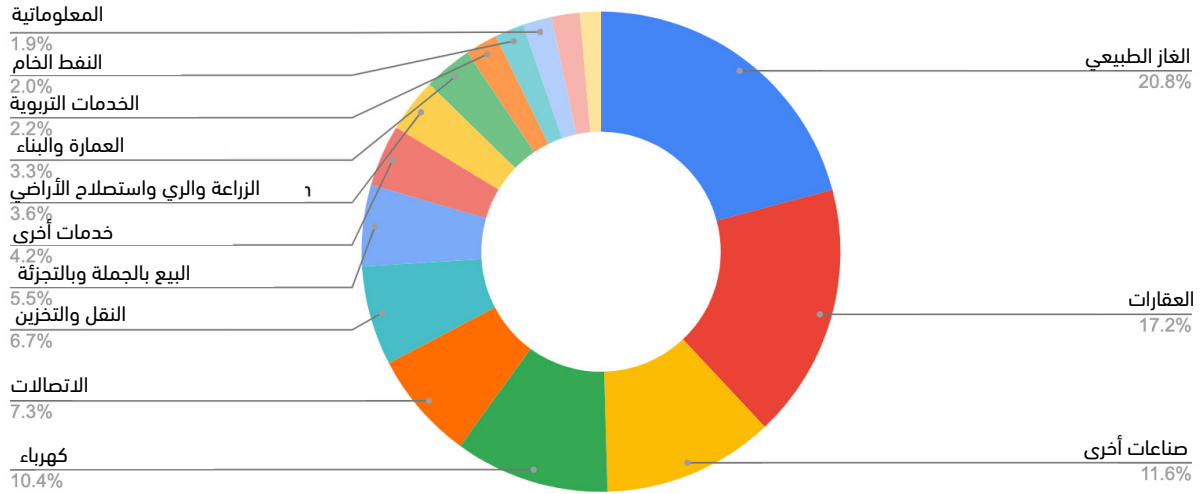


1. الاستثمارات في القطاع الخاص

عمومًا، يميل كل القطاع الخاص المؤسسات الرسمية إلى الاستثمار في المجالات نفسها. مع ذلك، يتميز القطاع الخاص بمحفظة استثماراته المتنوعة إلى حد بعيد، مقارنةً بالمؤسسات الرسمية والحكومية الأخرى. في الواقع، تضح هذه المؤسسات والسلطات الحكومية المختلفة الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية (كل واحدة من هذه المؤسسات الرسمية تستثمر في قطاعات مختلفة، مما يؤدي إلى حضور المؤسسات الرسمية مجتمعةً في كافة القطاعات الاقتصادية)، فيما القطاع الخاص يستثمر في كل قطاع تقريبًا، إن لم يكن فيها جميعها، بمفرده.

تصدّر قطاع الغاز الطبيعي قائمة استثمارات القطاع الخاص، إذ استأثر بنسبة 20,8 في المئة من مجموع الاستثمارات التي نفذها القطاع الخاص.¹⁴ وجاء قطاع العقارات في المرتبة الثانية بنسبة 17,2 في المئة، تليه «الصناعات الأخرى» بنسبة 11,6 في المئة، والكهرباء (10,4 في المئة)، والاتصالات (7,3 في المئة)، والنقل والتخزين (6,7 في المئة)، والبيع بالجملة والتجزئة (5,5 في المئة)، والخدمات الأخرى (4,2 في المئة)، والزراعة والري واستصلاح الأراضي (3,6 في المئة)، والعمارة والبناء¹⁵ (3,3 في المئة)، والخدمات التربوية (2,2 في المئة) والنفط الخام (2 في المئة)، والمعلوماتية (1,9 في المئة).¹⁶

الرسم 3 - توزيع الاستثمارات المنقذة من قبل القطاع الخاص عام 2019/ 2018¹⁷



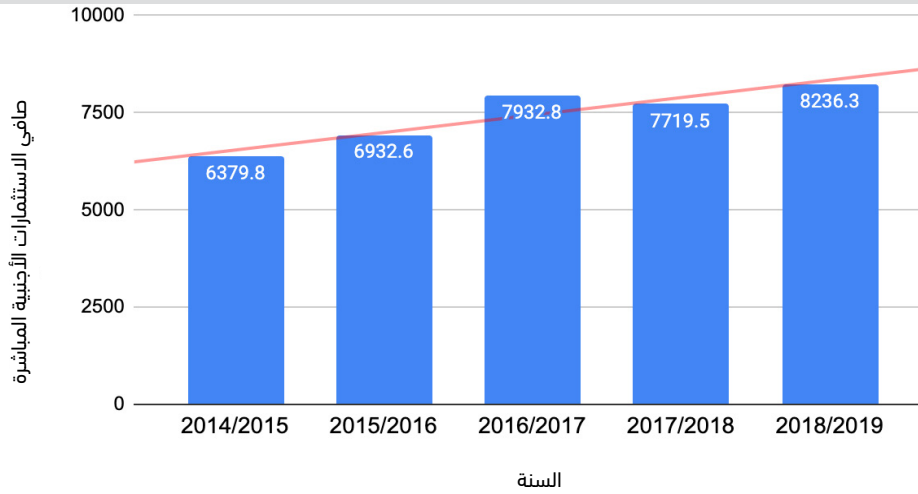
2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كما سبق وذكرنا، باتت زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى ركائز التخطيط (وصنع القرار) الاقتصادي في مصر في السنوات القليلة الماضية. لكن جذب المستثمرين الأجانب ليس بجديد على صنّاع القرار المصريين، بل إنه... «يُشكّل ركيزة ثابتة للتخطيط الاقتصادي، على الأقل منذ حقبة السبعينيات من القرن الماضي عندما أطلق الرئيس أنور السادات سياسة الانفتاح. ولكن على الرغم من ضعف عوائد هذا التوجّه والعوائق الكثيرة التي واجهها، لطالما حافظت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مكانتها المرموقة في الخطاب الحكومي».¹⁸ يبقى أحد التبعات الرئيسية المباشرة للتحرك الاقتصادي (النيوليبرالية) التحوّل الذي طرأ «... على الخطاب الرسمي، الذي

باتت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بموجبه سمة ثابتة من سمات الاستراتيجية الاقتصادية. في الواقع، بات ارتفاع معدّلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدلّ على نجاح الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي، حتّى وإن كان تأثيره الإنمائي على أرض الواقع محطّ تساؤل. نستشفّ ذلك من الفعاليات والخطابات الرسمية التي تتعنى بتدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة»¹⁹.

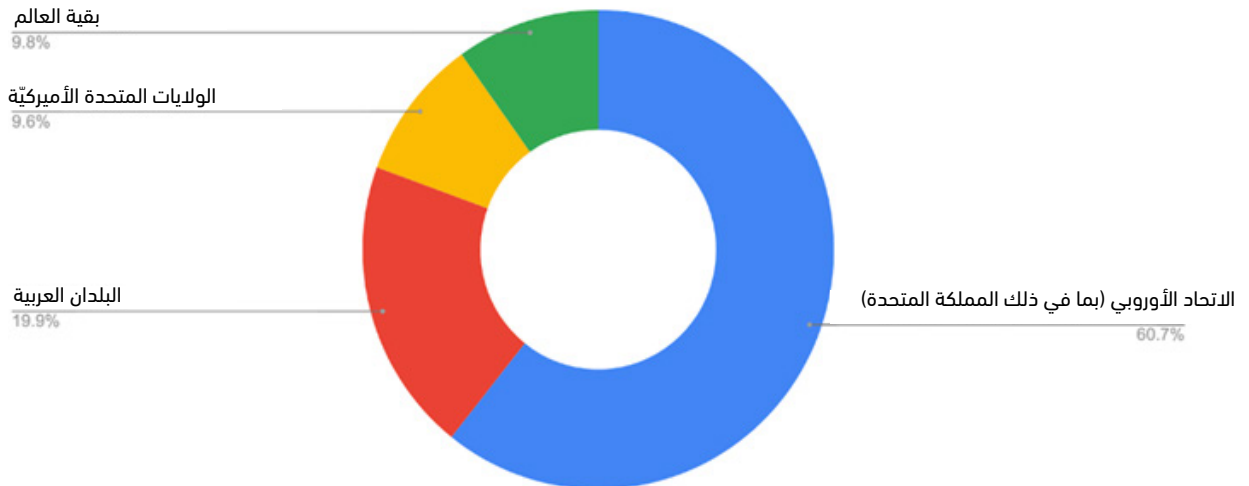
وعند معاينة الأرقام، يتبيّن أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت حركة تصاعدية منذ عام 2014/2015، باستثناء عام 2017/2018 حين تراجعت لتعود وترتفع في ما بعد.²⁰

الرسم 4 - صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتّى 2019/2018 بالدولار الأميركي²¹



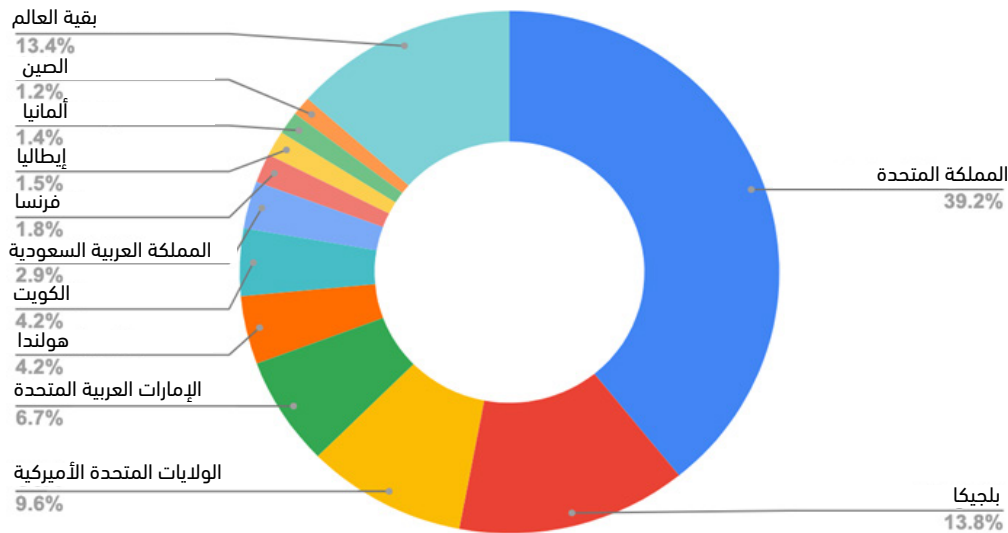
من الناحية الجغرافية، تدفقت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية إلى مصر في العام 2018/2019 من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المملكة المتحدة،²² بحصة بلغت نسبتها 60.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي تلقتها مصر.²³ وأتت نسبة 19.9% إضافية من إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية، و9.6% أخرى من الولايات المتحدة الأميركية و9.8% من بقية دول العالم.²⁴

الرسم 5 - التوزع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2018/2019²⁵



ومن حيث البلد، كانت المملكة المتحدة أكبر مزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة بلغت نسبتها %39.2 (ما يعادل 6423.7 مليون دولار أمريكي) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتلقاة.²⁶ وكانت بلجيكا ثاني أكبر مزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر في العام 2018/2019 بحصة بلغت نسبتها %13.8 (ما يعادل 2262.5 مليون دولار)، وطلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بحصة بلغت نسبتها %9.6 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتلقاة. كذلك، لعبت الدول العربية دورًا مهمًا كمزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال العام 2018/2019، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية بحصة بلغت نسبتها %6.7 (ما يعادل 1104.2 مليون دولار أمريكي) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتلقاة، تليها في المركز الثاني الكويت بحصة بلغت نسبتها %4.2 (ما يعادل 684.2 مليون دولار) وفي المركز الثالث السعودية بحصة بلغت نسبتها %2.9 (ما يعادل 478.1 مليون دولار) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتلقاة.²⁷ وتجدر الإشارة، كما يقترح بعض المحللين، إلى أن نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تصل إلى مصر من خلال الملاذات الضريبية في الخارج، وخاصة في بلجيكا. علاوة على ذلك، فإن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشمل في الواقع استثمارات رجال الأعمال المصريين التي يجرؤونها عن طريق شركات أجنبية للاستفادة من الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب داخل مصر.²⁸ على سبيل المثال، وفي دراسة أجرتها المبادرة المصرية بشأن الحقوق الشخصية، فُدر أن الاستثمارات السريّة وتحويلات الأرباح التي تتم من خلال الملاذات الضريبية في مصر تبلغ حوالى 68 مليار جنيه مصري سنويًا.²⁹ بالإضافة إلى ذلك، في الفترة الممتدة بين 2013-1970، احتل الكثير من الدول الصغيرة التي تعتبر ملاذات ضريبية، مثل جزر الكايمان وجزر فيرجن البريطانية، مراكز بارزة من حيث الاستثمارات في مصر.³⁰ ويعود ذلك إلى تسجيل المصريين (والأجانب) شركاتهم «الوهمية» في تلك الدول لتحويل أرباحهم إليها والاستفادة من سياسة الإعفاء من الضرائب، قبل إعادة تحويلها إلى دول كمصر على شكل استثمارات. وتتيح هذه العملية لهؤلاء المستثمرين إخفاء جنسياتهم الأصلية وتصنيف استثماراتهم على أنها استثمارات أجنبية.³¹

الرسم 6 - حصة البلاد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2018 / 2019³²



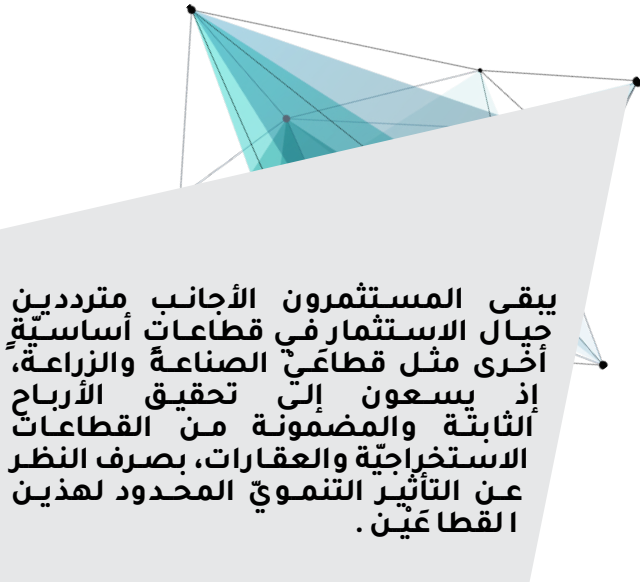
قادر على زيادة الإنتاجية وتحقيق درجة عالية من التنمية الملموسة. وخصوصاً عن ذلك، وكما يظهر في الرسوم البيانية، يبقى المستثمرون الأجانب مترددين حيال الاستثمار في قطاعاتٍ أساسيةٍ أخرى مثل قطاعي الصناعة والزراعة، إذ يسعون إلى تحقيق الأرباح الثابتة والمضمونة من القطاعات الاستخراجية والعقارات، بصرف النظر عن التأثير التنموي المحدود لهذين القطاعين.

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاعات

في ضوء ما ورد ذكره أعلاه، يطرح سؤالان اثنان نفسيهما: إلى أين وُجّهت هذه الاستثمارات بشكل عام؟ وهل تمّ تركيزها في قطاع (قطاعات) معين(ة)؟ في الواقع، فإنّ الإجابة على هذين السؤالين تكشف حقائق لم تكن في الحسبان. فوفقاً للرسوم البيانية المتاحة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاع الاقتصادي (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2018/2019)، حصل قطاع النفط على حصةٍ بلغت نسبتها 71% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال العام 2018/2019.³³ وتلى ذلك قطاع العقارات (8.3%) والتصنيع (3.1%) والقطاع المالي (3.1%) والبناء (2%).³⁴ ومن اللافت أنّ القطاعات الحيوية الأخرى، مثل قطاعي الزراعة والسياحة، حصلت على حصصٍ ضئيلة لم تتجاوز نسبتها 0.54% و0.38% تبعاً.

اعتبرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتزايدة مصدر فخر للحكومة، وهو ما يتماشى تماماً مع النزعة النيوليبرالية الراهنة وإعادة توجيه دور الدولة. بالرغم من ذلك، وكما تُظهر الرسوم البيانية أعلاه، فإنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر تتركز بشكل كبير في قطاعاتٍ محدّدة، وبخاصةٍ في القطاع الاستخراجي. وبعدهُ هذا الأخير في المقام الأول قطاعاً يتسم برأس مال بشري كثيف ويمكن أن يولّد النمو الاقتصادي ولكن ليس التنمية الحقيقية. ويعود ذلك إلى أنّ القطاعات الاستخراجية لا تولّد عدداً كبيراً من «الوظائف ذات الأجر الجيد» وبالتالي، فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يساعد بالضرورة على النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لغالبية الطبقة العاملة.³⁵ بالإضافة إلى ذلك، يبقى القطاع غالباً منفصلاً (محصوراً) عن بقية الاقتصاد، وبالتالي لا تنشأ أوجه ترابط مع القطاعات الأخرى الحيوية لتطوير هيكل الإنتاج بأكمله في الاقتصاد.³⁶ وقد ينطبق هذا النقد أيضاً على الاستثمارات في قطاع التطوير العقاري، الذي يعتمد على المضاربة لتوليد نسبة عالية من العائدات للمالكين، بينما تشير التقديرات إلى أنّ 80% من العاملين في قطاع البناء يصنفون على أنهم عمال فقراء.³⁷

لذلك، وباختصار، من الواضح أنّ تركيز وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعجزان عن إحداث تغيير هيكليّ فعّال



يبقى المستثمرون الأجانب مترددين حيال الاستثمار في قطاعاتٍ أساسيةٍ أخرى مثل قطاعي الصناعة والزراعة، إذ يسعون إلى تحقيق الأرباح الثابتة والمضمونة من القطاعات الاستخراجية والعقارات، بصرف النظر عن التأثير التنموي المحدود لهذين القطاعين.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الجدول 1 - مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية بحسب القطاع الاقتصادي⁴⁵

القطاع	عدد	إجمالي الاستثمارات بملايين الدولارات
الكهرباء	32	4524
المطارات	7	398
الموانئ	6	2565
تكنولوجيا المعلومات	4	1660
المياه والصرف الصحي	3	475
الغاز الطبيعي	2	689
المعالجة / التخلص	1	4

بالإضافة إلى هذه الاستثمارات، تخطط الحكومة للسماح بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات أخرى. ويشمل ذلك قطاع التعليم، حيث تم توقيع 8 عقود مع 8 شركات مصرية وعربية مختلفة في شباط/فبراير من العام 2019 لإنشاء وتشغيل 24 مدرسة لغات (بسعة 1000 صف دراسي) في 7 محافظات بتكلفة 650 مليون جنيه مصري.⁴⁶ وقد تبع ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2020، إعلان آخر لإطلاق المرحلة الثانية من المشروع الوطني لبناء 1000 مدرسة جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص.⁴⁷ كذلك، تم الإعلان عن خطط لإطلاق 4 مشاريع خاصة بتلبية المياه بالشراكة مع القطاع الخاص في كانون الثاني/يناير من العام 2021.⁴⁸ وأخيراً، سيتم تأجيل المرحلة الثالثة من الشراكات مع القطاع الخاص في مشاريع الأراضي إلى حين إجراء المزيد من التقييم للمرحلتين الأولتين اللتين شهدتا توقيع 11 من أصل 13 عقداً مع القطاع الخاص.⁴⁹

مما لا شك فيه أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي نهج تم تنفيذه في عدد من البلدان قيد التطور وتمتع بدرجات متفاوتة من النجاح. ومع ذلك، في حالة مصر، هناك الكثير من العقبات التي يجب تذليلها لضمان نجاح هذا النهج من الناحية الإنمائية، وبخاصة في ما يتعلق بمشاكل الشفافية والمساءلة. بشكل عام، تعاني

بناءً على ما تقدّم، يمكن الملاحظة أن استثمارات القطاع الخاص تتركز بشدة في قطاعات الخدمات الحيوية مثل الكهرباء والخدمات التعليمية والاتصالات و«النقل والتخزين». بالرغم من ذلك، لا تقتصر الاستثمارات الخاصة على هذه القطاعات فحسب. ففي الواقع، وفي إطار خطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمكن القطاع الخاص من الانخراط في قطاعات أخرى. وبرزت الاستثمارات المُجرّاة بموجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل رئيسي بعد العام 2006، عندما أنشأت الحكومة «الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص» داخل وزارة المالية وبعد سن القانون 67 لعام 2010 بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية ومشاريع المرافق العامة.³⁸ ومما لا شك فيه، أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجودة في مصر قبل التواريخ المذكورة.³⁹ إلا أن النزعة النيوليبرالية الراهنة والدور المتزايد للقطاع الخاص في الاقتصاد الناجم عن هذه النزعة أدّى إلى توجيه المزيد من الاهتمام نحو هذه الشراكات.⁴⁰ ويتجلى ذلك في قرار وزارة المالية بتعديل القانون في العام 2018 لتوسيع هامش استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية، نظراً إلى الدور الحيوي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية، مع المساعدة في تخفيف أعباء ميزانية الدولة وتفادي المزيد من الأعباء المالية.⁴¹ ووفقاً لأحدث الأرقام المتاحة، يتوفر 55 مشروعاً يتعلق بالبنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في مجالات الكهرباء والمطارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموانئ والمياه والصرف الصحي والغاز الطبيعي، وغيرها.⁴² وتقدّر التكلفة الإجمالية للاستثمارات بمبلغ قدره 10.314 مليارات دولار، مع احتلال الكهرباء أكبر حصة استثمارية، في حين أن المشاريع الجديدة تحظى بالنسبة الأكبر من الاستثمارات.⁴³ ويأتي كبار الرعاة لهذه المشاريع من مصر وإسبانيا وفرنسا وألمانيا والدنمارك واليابان وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.⁴⁴

معاهدات الاستثمار وأوجه القصور في الإصلاح

وقّعت مصر حوالي 115 اتفاق استثمار دوليًا.⁵¹ وبحسب الأرقام الرسمية، تتكون هذه الاتفاقات بشكل أساسي من 74 معاهدة استثمار ثنائية معمول بها، بالإضافة إلى 13 اتفاق استثمار دوليًا تحتوي على أحكام متعلقة بالاستثمار تم توقيع معظمها في منتصف التسعينيات.⁵² ومن المثير للاهتمام أن الحكومة المصرية تبنت موقفاً إصلاحياً في ما يتعلق بنظام معاهدات الاستثمار الثنائية وشروطها. وعلى وجه التحديد، دعت مصر إلى إجراء إصلاحات في الأساس القانوني للمعاهدات، حيث إن تطبيقها «... أظهر الكثير من المشاكل الناتجة عن أوجه الخلل في أحكام هذه الاتفاقات وميلها إلى إيلاء الأولوية لحماية المستثمرين الأجانب على حساب الحقوق المشروعة للبلدان المضيفة في مجال تنظيم الاستثمارات الأجنبية والتعامل معها، بما يتوافق مع الحق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة».⁵³

وتنسجم هذه الدعوة إلى الإصلاح مع التطورات التي طرأت على قانون الاستثمار الدولي من أجل التأكد أن هذه المعاهدات «... تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية الوطنية» كما هو مفترض.⁵⁴ وبناءً على ذلك، تم تطوير خطة عمل إصلاحية قائمة على محورين، الأول يتضمن المراجعة الداخلية التقنية للاتفاقات وللنموذج المحدّث الذي يدعو إلى إعطاء الدولة المصرية هامشاً لوضع السياسات، كما يتضمن مخاوف متعلقة بالشفافية واعتبارات مرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة.⁵⁵ أما المحور الثاني فينبوي على «مراجعة وتعديل معاهدات الاستثمار الثنائية التي وقّعتها مصر».⁵⁶ وتهدف كل هذه الجهود إلى تنفيذ نظام جديد لاتفاقات الاستثمار الدولية يقيم توازناً بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم، وبين تحقيق الأهداف الإنمائية. وفقاً للمسؤولين، يجب أن يؤدي هذا الإصلاح «... إلى نظام اتفاقات استثمار دولية يحمي المستثمرين بشكل فعّال، ويحمي الدولة أيضاً من الادعاءات التي لا أساس لها» بالإضافة إلى التمهيد «... لحقبة جديدة حيث يسير مبدأ حماية الاستثمار جنباً إلى جنب مع حق الدولة في تنفيذ سياسات تؤمّن رفاه شعبها».⁵⁷

مصر من «غياب المؤسسات الرسمية القوية»، بما في ذلك تلك المعنية بضمان سيادة القانون وإنفاذ العقود.⁵⁰ يثير ذلك تساؤلاتٍ حول قدرة الحكومة على ضمان عدم انحراف القطاع الخاص عن الخطط المتفق عليها لضمان معدلات أعلى من العائدات الاستثمارية. وما يزيد المشكلة تعقيداً هو غياب إجراءات المساواة الملموسة أو المحددة التي يمكن استخدامها لضمان معاقبة القطاع الخاص في حال خالف اتفاهه مع الحكومة. لا بل على العكس، يبدو أن القطاع الخاص يُمنح معاملة خاصة لضمان عدم تدخل أطراف أخرى في أعماله. ومن الأمثلة على ذلك القانون رقم 32/2014 الذي يحظر على الأطراف الثالثة الطعن في عقود العمل القائمة بين كل من الدولة ومستثمري القطاع الخاص، وهو ما سنناقشه في القسم التالي. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد ضمانات تؤمّن تحقيق القطاع الخاص لأهداف تنموية معينة. وأخيراً، تبرز مشكلة انعدام الشفافية، خصوصاً في ما يتعلق بنشر البيانات الخاصة بالمشاريع المنفذة بالتعاون مع القطاع الخاص. مما يمنع كلا من المتخصصين وعامة الناس من متابعة نتائج هذا التعاون لتحديد احتمالات مساهمته في تحقيق المنفعة والمصلحة العامة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي نهج تمّ تنفيذه في عدد من البلدان قيد التطور وتمتّع بدرجاتٍ متفاوتةٍ من النجاح.

غير أن الحكومة المصرية، وضمن إطار الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته، صوّبت اهتمامها نحو تخطي بعض القضايا القانونية المتعلقة بمجال الاستثمارات في إطار القانون الوطني. واعتُبرت هذه الخطوة ضرورية، خاصة بعد قضايا التحكيم الكثيرة التي واجهتها الدولة المصرية في السنوات الأخيرة، والتي انعكست سلبيًا على صورة مصر كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ولكن من دون التأثير على مكانتها كأكثر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية.⁵⁸ وتم إدراج أهم هذه التغييرات في قانون الاستثمار الجديد للعام 2017.⁵⁹ واستنادًا إلى صيغ القانون السابقة، حافظت الحكومة على التزامها بحماية الاستثمارات الأجنبية في مصر من التأميم ومن «الإجراءات التعسفية أو القرارات التمييزية».⁶⁰ والجدير بالذكر أن القانون «... يمنح المستثمرين الأجانب الحق في تحويل أرباحهم إلى الخارج، وتوظيف أشخاص أجانب بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي عدد الموظفين و20% في شركات الاستثمار، مع احتفاظ هذه الأخيرة بالحق في تحويل التعويضات المالية التي تتلقاها إلى الخارج».⁶¹ وتجدر الإشارة إلى أن القانون الجديد يسمح «... للمستثمرين الأجانب أن يتلقوا نفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون المصريون بموجب القانون المصري وأن يحصلوا على رخصة إقامة تمتد طوال فترة تنفيذ مشاريعهم».⁶² كذلك، يسمح القانون الجديد للمستثمرين الأجانب بالتنعم بمعاملة تفضيلية في حال موافقة مجلس الوزراء على ذلك.⁶³

أما بالنسبة إلى الاتهامات المحتملة الموجهة ضد مستثمرين من القطاع الخاص في ما يتعلق بارتكاب جرائم مثل الفساد واختلاس الأموال العامة، فلم تتضمن النسخة الجديدة من القانون أي إجراءات محددة، باستثناء إلغاء تراخيص المشاريع في حال تم إثبات هذه الجرائم. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتم الإجراءات القانونية (أي المقاضاة) وفقًا لقانون الاستثمار للعام 2015. وينص هذا القانون على إمكانية تسوية النزاعات بين المستثمرين المتهمين بمثل هذه الجرائم والسلطات المصرية بعيدًا عن المحاكم، بالرغم من أن هذه الجرائم كانت تُعرض مرتكبها لأحكام مشددة بالسجن. لذلك، يشكّل هذا القانون الجديد «تجاوزًا لنظام العدالة الجنائية في مصر ويكرّس وجهة نظر جديدة... مفادها أن الفساد واختلاس الأموال العامة هي مخالفات بسيطة وليست جرائم».⁶⁴ وفي سياق هذه التغييرات، الجدير بالذكر أن القانون رقم 32/2014 يحظر على الأطراف الثالثة الطعن في العقود

التجارية المعقودة بين الدولة ومستثمرين من القطاع الخاص. لذلك، كما يعتقد شريف وآخرون، من المستبعد جدًا أن تتمكن أي محكمة من إثبات جرائم الفساد هذه في ظل وجود القانون الذي يحظر على الأطراف الثالثة نقض عقود الاستثمار ويحمي المستثمرين عبر التغطية على فسادهم وعرقلة عملية كشفه. وبالتالي، يتوقع أن يكون من الصعب جدًا «... التصدي» للمستثمرين.⁶⁵ أخيرًا، في ما يتعلق بموقف القطاع الخاص في مصر من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، لا تتوفر معلومات ملموسة حول الجهود التي يبذلها القطاع الخاص للالتزام بهذه القضايا واقتراح حلول لدعمها. فصحیح أن بعض رجال الأعمال والمؤسسات أعلنوا عن نيتهم في تطوير خطط وأطر تتضمن مثل هذه المفاهيم، ولكن يبدو أن مثل هذه التصريحات جاءت فقط للإعلان عن موافقة رجال الأعمال والمؤسسات على خطاب الحكومة الرسمي، من دون وضع خطط فعلية.⁶⁶ وجل ما تعكسه هذه التغييرات هو التناقض الواضح بين خطاب الحكومة الرسمي على الساحة الدولية والتغييرات التي تجرى بالفعل في ما يتعلق بالإطار القانوني الذي يحكم عمل المستثمرين من القطاع الخاص. وبالفعل، يفتقر الإطار القانوني الحالي إلى آليات واضحة يمكن استخدامها لضمان تحقيق القطاع الخاص الأهداف الإنمائية المطلوبة منه. إضافة إلى ذلك، يبدو أنه يوفر لهؤلاء المستثمرين الحماية القانونية ضد الجرائم التي قد تُريهم على حساب الدول المضيفة. لذلك، يجب على أي إصلاح حقيقي لاتفاقيات الاستثمار الدولية أن يتضمن أحكامًا تعالج أوجه القصور هذه. عبر إلزام المستثمرين بتوفير فرص عمل قادرة على رفع مستوى المعيشة. ويجب النظر أيضًا في موضوع حقوق الإنسان وتبعاتها لتجنب أي شكل من الاستغلال قد يؤثر على حريات الموظفين، كما يجب النظر في إجراء أنشطة التفتيش المنتظمة لضمان عدم انتهاك هذه الحقوق. وينطبق ذلك على القانون الوطني أيضًا، إذ يمنح هذا الأخير حقوقًا للعمال والموظفين، إلا أن غياب الإشراف المناسب يؤدي إلى سلب هؤلاء المواطنين حقوقهم الدستورية، وقد تم توضيح هذا الموضوع في القسم التالي.

في ما يتعلق بموقف القطاع الخاص في مصر من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، لا تتوفر معلومات ملموسة حول الجهود التي يبذلها القطاع الخاص للالتزام بهذه القضايا واقتراح حلول لدعمها.

ظروف العمل في القطاع الخاص

كما ذكر سابقًا، يمنح الإصلاح الاقتصادي الجديد الأولوية لتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة مشاركتها (أي استثمارهما) في الاقتصاد المحلي. ويعود ذلك إلى الاعتقاد بأن المستثمرين من القطاع الخاص، المحليين منهم أو الأجانب، أكثر فعالية وبالتالي أكثر قدرة على إحداث تأثير إيجابي كبير على المجتمع المصري. فعلى سبيل المثال، أعلن وزير قطاع الأعمال العام (القطاع العام الذي تملكه الدولة) مؤخرًا أن الشركات التي تملكها الدولة لن تكون قادرة على المنافسة وستضطر إلى الإغلاق ما لم تبدأ قريبًا في تقليد نماذج الأعمال التجارية في القطاع الخاص.⁶⁷

ولكن الواقع أن المعايير والممارسات الحالية المتبعة في القطاع الخاص منقوصة، وأقل ما يقال إن تأثيرها الإيجابي مشكوك فيه. وبالفعل، كما سبق وذكر أحد الخبراء نقلًا عن رجل الأعمال المصري الشهير حسين صبور، يواجه حوالي 8000 مصنع مملوك من القطاع الخاص بشكل رئيسي ظروفًا صعبة ويعجز عن سداد الديون للمصارف.⁶⁸ كذلك، تبرز مشكلة أخرى تتمثل في التدخل السياسي المستمر في القطاع الخاص، الذي تنظمه سياسات اجتماعية واقتصادية رجعية تملئها المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى منح إعفاءات وامتيازات كبيرة إلى القطاع الخاص في مناطق الاستثمار، فيما يُهمل القطاع الخاص أداء واجباته الاجتماعية تجاه موظفيه.⁶⁹ ويظهر ذلك أن القطاع الخاص ليس بالضرورة قادرًا على العمل كما يفترض دعاء الإصلاح الاقتصادي الجديد، وهي حقيقة يهملها الخطاب الحالي الداعم لتوسيع القطاع الخاص. فمنذ أن أصبح القطاع الخاص يشكل القطاع الرئيسي المسؤول عن عملية التنمية، بات احتمال تحقيق التنمية الحقيقية⁷⁰ مهددًا، إذ يفضل القطاع الخاص الاستثمار في الصناعات الاستخراجية والبناء والتطوير العقاري، مع الاستفادة من تقصير الدولة في الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية.⁷¹

من جهة، يوظف القطاع الخاص حاليًا في شقيه الرسمي وغير الرسمي حوالي 12.6 مليون فرد في 3.7 ملايين منشأة.⁷² ومن جهة أخرى، تشير الإحصاءات الأخيرة

المتعلقة بالعمالة في المؤسسات الرسمية والحكومية للعام 2018 إلى أن 818,78 فردًا عملوا في قطاع الأعمال (الشركات المملوكة من الدولة)،⁷³ بالإضافة إلى 5,022,821 فردًا عملوا في القطاع الحكومي.⁷⁴ بالتالي، يثبت واقع الحال أن القطاع الخاص هو مصدر الوظائف الرئيسي في مصر،⁷⁵ ويضع القدرة التفاوضية بين يديه، لا سيما بعدما توقفت الحكومة عن توفير فرص عمل جديدة في إطار إجراءات التقشف المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي من أجل خفض تكاليف الأجور.⁷⁶ ويتأتى عن هذا الحضور الواسع النطاق للقطاع الخاص في الاقتصاد المصري عدد من الآثار الهامة، أبرزها غياب الأثر التنموي الحقيقي، علمًا أن شروط العمل وظروفه تشهدان تدهورًا سريعًا في القطاع المذكور. ولا شك أن المشكلة لا تقتصر على دور القطاع الخاص، بل تمتد جذورها أيضًا إلى الدولة وامتناعها عن تغيير هذه المعايير. إنها في الواقع مشكلة مشتركة بين القطاع الخاص، الذي يتوخى الربح بطبيعته، وبين الدولة التي تتركه من دون رقيب أو حسيب، فتسمح له بترسيخ التدابير الاستغلالية التي تتناسب مع عقلية زيادة الربح. وفي الوقت عينه، تشجع الدولة القطاع الخاص على توسيع نطاق أنشطته ولا تحثه على تنفيذ تدابير فعلية تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للعاملين فيه. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن شخصًا واحدًا من بين كل 3 أشخاص يعملون في القطاع الخاص يشغل وظيفة مستقرة ليس إلا.⁷⁷ بالإضافة إلى ذلك، تراجعت بدرجة كبيرة فرص العمل الرسمي في القطاع الخاص لصالح الوظائف غير المستقرة في مجالات البناء والتخزين والنقل.⁷⁸ وتحظى النقطة الأخيرة بأهمية لسببين رئيسيين: أولًا، على الرغم من الاعتراف الرسمي بزيادة العمالة غير المستقرة، لم تتخذ الحكومة أي تدابير لمعالجة المشكلة. في الواقع، أفاد مؤخرًا وزير القوى العاملة أن عدد العمالة غير المنتظمة يزيد عن 10 ملايين عامل في مصر.⁷⁹ ومع ذلك، لا يزال خطاب الحكومة ينم عن دعم واضح للقطاع الخاص ودوره الحيوي في الاقتصاد.⁸⁰ ثانيًا، على الرغم من قرار وقف توفير فرص عمل جديدة، ما زالت الحكومة تقدم ظروف عمل أفضل مما يقدمه القطاع الخاص. فقد أظهرت دراسة أجراها منتدى البحوث الاقتصادية أن 93% من العاملين في القطاع العام الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى يستفيدون من التأمين الاجتماعي مقابل 34% فقط في القطاع الخاص، وأن 94% من العاملين في القطاع العام يحصلون على إجازات مدفوعة الأجر مقابل

في الواقع، تدعم الإحصاءات هذه الحجج، إذ تقدّر الأرقام الرسمية حجم الاقتصاد غير الرسمي بنحو 40% من الاقتصاد المصري.⁹¹ وفي ما يتعلق بالمؤسسات، يُقدّر عدد المؤسسات/الشركات التي تعمل على أساس غير رسمي بحوالي المليونين (54% تقريبًا) من بين 3.7 مليون مؤسسة/شركة تعمل في مصر.⁹² وينعكس ذلك في أنماط العمالة، إذ يعمل 53% من إجمالي الأجراء⁹³ في مصر في القطاع غير الرسمي.⁹⁴ وبالتالي، يُستخدَم عادةً هؤلاء العمال بموجب عقد مؤقت ليس إلا أو من دون عقد على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، لا يحصل العمال في القطاع غير الرسمي على ضمان اجتماعي،⁹⁵ ويعمل 72% من العمال الفقراء في القطاع غير الرسمي، في حين يعمل 83% من الأجراء الأميين في القطاع عينه.⁹⁶ وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي المصري هو المسؤول في المقام الأول عن توفير الوظائف غير الرسمية.⁹⁷

يمكن التساؤل هنا عن الأسباب الكامنة وراء الانتشار للعمالة غير الرسمية. ولكن كما يقترح علي الرجال، فإن الحضور الطاعي للعمالة غير الرسمية هو نتيجة لسياسة الدولة التي تفرض «منطق التفاوض والمواءمة، وتقدم هذه الممارسات كقاعدة بدلًا من القانون». بمعنى آخر، تمتلك الدولة نظامًا تدير من خلاله القطاعات الرسمية وغير الرسمية في وقت واحد.⁹⁸ وهذا يعني في الواقع أن الدولة تتسامح إلى حد كبير مع وجود الطابع غير الرسمي، بدلًا من العمل على القضاء عليه تمامًا. وقد يكون السبب في ذلك مرتبطًا بالاضطرابات الاجتماعية الشديدة التي قد تطرأ في حال إعلان الحرب على القطاع غير الرسمي. ويمكن بالتالي القول إن نمو القطاع الخاص، في ظلّ النظم والعقلية الاقتصادية المهيمنة حاليًا، لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل لغالبية العمال المصريين. بل على العكس من ذلك، فإن رفاهية العمال المصريين تتدنّى مع نمو القطاع الخاص في شكله وممارساته الحالية.

إن نمو القطاع الخاص، في ظلّ النظم والعقلية الاقتصادية المهيمنة حاليًا، لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل لغالبية العمال المصريين. بل على العكس من ذلك، فإن رفاهية العمال المصريين تتدنّى مع نمو القطاع الخاص في شكله وممارساته الحالية.

47% من نظرائهم في القطاع الخاص.⁸¹ وفي ما يتعلق بالأجور والرواتب، يتقاضى أسبوعيًا العاملون في القطاع العام 1278 جنيهًا كمعدل متوسط، مقابل 877 جنيهًا للعاملين في القطاع الخاص.⁸² وبشكل عام، تنعكس هيمنة القطاع الخاص وعقلية تعظيم الأرباح في المعايير التي ترعى ظروف العمل. لذا، ليس من المفاجئ أن 55% من الأجراء لا يوقّعون عقود عمل وأن 74% من العمال الفقراء، الذين يعيشون عند خط الفقر أو دونه، لا يوقعون عقود عمل ولا يستفيدون من التأمين (الطبي والاجتماعي).⁸³ وتشير تقديرات أخرى إلى غياب الحماية القانونية والأمن الوظيفي، كاشفة أن 60% من العمال لا يوقعون عقود عمل دائمة وأن 5% فقط يوقعون عقودًا مؤقتة، في حين تزداد احتمالات عمل العمال الريفيين من دون عقود.⁸⁴ وخلصت التقديرات عينها إلى أن 26% فقط من العمال الفقراء يستفيدون من التأمين الاجتماعي مقابل 52% من العمال غير الفقراء.⁸⁵ وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن القطاع الخاص في مصر لا يدفع عادةً نصيب الموظفين من الأرباح.⁸⁶ وأخيرًا، لا يحاسب قانون العمل الحالي الشركات [واقعيًا] لعدم تقديمها خدمة التأمين للعمال، حتى عندما يتعرّض هؤلاء للحوادث.⁸⁷ وأفاد أحد الخبراء قائلًا إن الكثير من الحالات العيبية تحدث ضمن القطاع الخاص وتخلّف تداعيات كارثية، لا سيما في ما يتعلق بالتأمين الاجتماعي والحماية. وفيما يحمي قانون العمل العمال ظاهريًا، يؤدي غياب الرقابة على تطبيقه إلى ارتكاب الكثير من الانتهاكات.⁸⁸ بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الحكومة إلى قمع الانتخابات العمالية والنشاط النقابي، في وقت ينبغي فيه اعتبار هذا النوع من الأنشطة بمثابة عامل استقرار، إذ قد يفتح قنوات مشروعة للمفاوضات.⁸⁹

1. مشكلة الطابع غير الرسمي

في ضوء ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن معظم الشركات التابعة للقطاع الخاص في مصر تعمل في الاقتصاد غير الرسمي. وعليه، يستنتج بعض الاقتصاديين السياسيين أن «القطاع الخاص في مصر يمثل بحدّ ذاته الاقتصاد غير الرسمي. فهو يدرّ معظم الناتج المحلي الإجمالي ويشغل غالبية الأجراء. ومع ذلك، يتسم هذا القطاع بأنشطة متدنية الإنتاجية وفوائد تنموية محدودة. وينطوي الدافع الرئيسي وراء معظم هذه الأنشطة على البحث عن لقمة العيش وليس على خطط التنمية أو مراكمة رأس المال».⁹⁰

2. التفاوت بين الجنسين

على الرغم من الاهتمام المتزايد بعدم المساواة والتمييز بين الجنسين، لا يزال هناك الكثير من المشاكل التي تمنع القضاء على التمييز بين الجنسين.⁹⁹ ويصحّ ذلك بشكل خاص في ما يتعلق بأنماط التوظيف. فوفقًا لدراسة استقصائية حديثة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من بين جميع الإناث العاملات، بلغت نسبة اللواتي يعملن مقابل أجر 66.5%، و22.6% يعملن لدى أسرهن بدون تلقي أجر أو راتب، و8.6% يعملن لحسابهن الخاص من دون توظيف آخرين، و2.2% يعملن لحسابهن الخاص مع توظيف آخرين.¹⁰⁰ ويعني ذلك أن غالبية الإناث العاملات يتعرضن لظروف قاسية تمت مناقشتها في القسم السابق. ويُقدَّر أن 33% من إجمالي النساء العاملات في مصر¹⁰¹ كنّ يعملن في وظائف هشة في العام 2019.¹⁰² علاوة على ذلك، فإن نسبة 80% من خريجات المدارس الفنية يُستبعدن من سوق العمل بسبب ضعف التأهيل الذي يتلقينه مقارنةً بنظرائهم من الذكور.¹⁰³

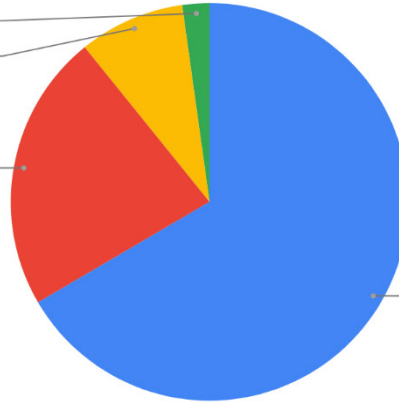
الرسم 7 - توظيف الإناث في الربع الأول من العام 2020

Female employment

يعملن لحسابهن الخاص مع توظيف الآخرين
2.2%

يعملن لحسابهن الخاص من دون توظيف آخرين
8.6%

يعملن لدى أسرهن بدون أجر أو راتب
22.6%

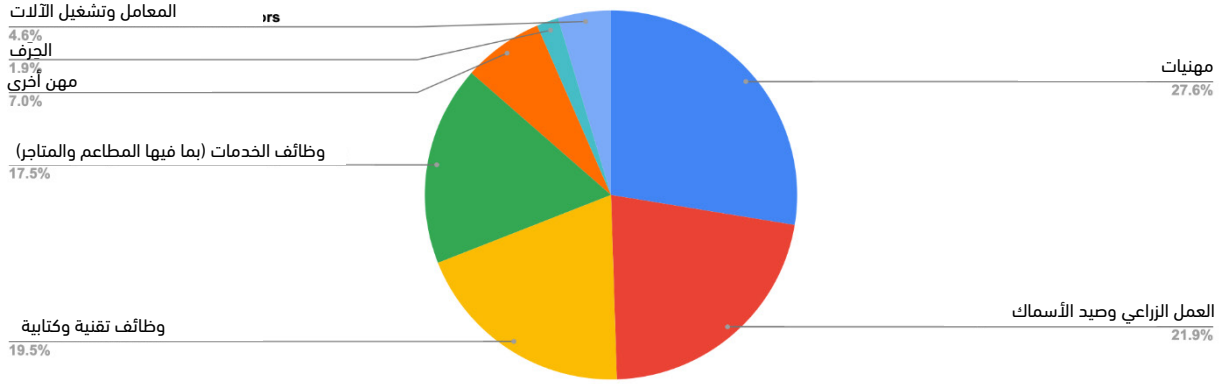


يعملن مقابل أجر
66.6%

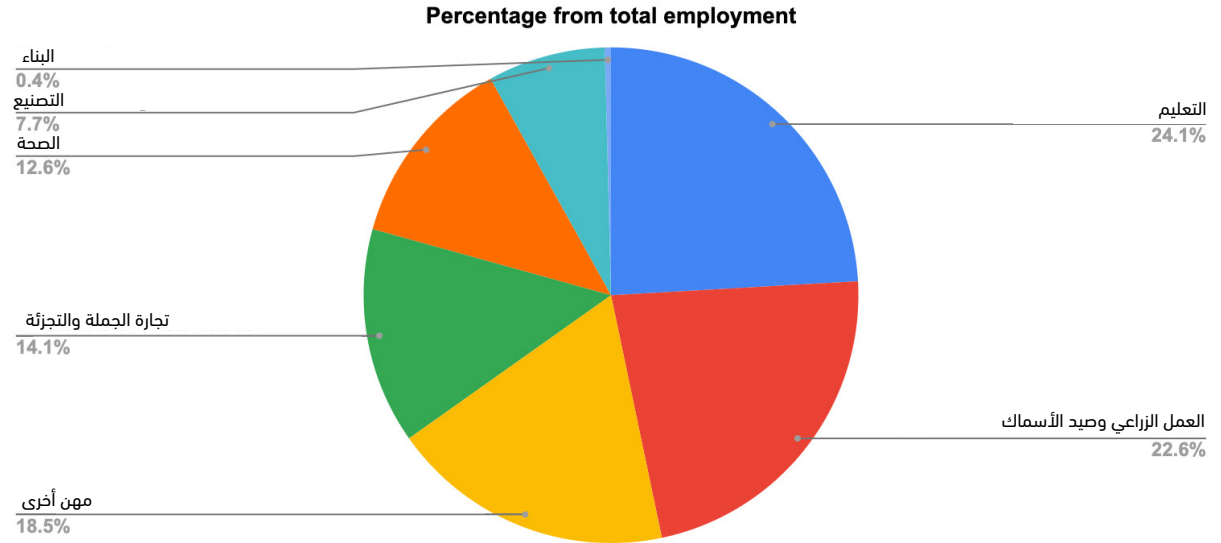
لا بل الأهم من ذلك المعوقات القانونية (الهيكلية) التي تمنع معاملة الذكور والإناث على قدم المساواة. فعلى سبيل المثال، يستثني قانون العمل رقم 12 لعام 2003 على سبيل المثال قسمًا كبيرًا من العاملات في الزراعة من الحماية القانونية الممنوحة لنظرائهن من الرجال، لا سيما إذا كنّ يعملن في أراضي الأسرة أو بدون أجر. كذلك، فإن المادة الرابعة من القانون نفسه تستثني العمّال المنزليين من الحماية، وهي مهنة تشغلها الإناث عادة.¹⁰⁴ يسبّب ذلك مشاكل جمّة، نظرًا إلى تركّز عمالة الإناث في المجالات/القطاعات غير الرسمية إلى حد بعيد (الرسمان 8 و9)، أو التي تقتصر في الغالب على القطاعات التقليدية مثل بيع الخضار والفاكهة، وتربية المواشي، والتنظيف.¹⁰⁵ ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن ما لا يقل عن 14% من جميع الأسر في مصر تعلّوها وتدعمها ماليًا نساء.¹⁰⁶ علاوة على ذلك، يعتقد الخبراء أن نظرة القطاع الخاص إلى العمل تؤثر في أيّ مشروع ينفذه، حتى لو تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع المجتمع المدني.¹⁰⁷ لذا، وفي إطار هذه المشاريع، تواجه المرأة مستويات متزايدة من التمييز وينحصر عملها في المجالات ذات الأجور المنخفضة.¹⁰⁸ وتعتبر مؤسسات خاصة أخرى بالتالي عمالة الإناث عمالة تكميلية، وتضطر النساء بالتالي إلى ترك العمل عند الزواج. في هذه الحالات، تختار العاملات عادة عدم الدخول في نزاعات مع أصحاب العمل بسبب العقبات التي يواجهونها، والقائمة على التمييز الجنسي ضدّهن.¹⁰⁹

الرسم 8 - المهن النسائية الرئيسية¹¹⁰

Key occupations for females



الرسم 9 - عمالة الإناث بحسب القطاع الاقتصادي¹¹¹



في ضوء ذلك، ليس من المستغرب أن نسبة 6.3% فقط من جميع الشركات في مصر شملت نساء في مناصب إدارية رفيعة في العام 2016.¹¹² وعلى هذا الأساس، ليس من المستغرب وجود تفاوت في الدخل بين الذكور والإناث تتراوح كمعدل متوسط بين 22% و27%.¹¹³ وبالتالي، نظراً إلى الممارسات الحالية السائدة في القطاع الخاص، فإن توسع هذا الأخير لن يؤدي إلى أي تحسن ما لم يتم إلغاء هذه الممارسات.

بعبارة أخرى، في حال لم يتم الاضطلاع بجهود دؤوبة للقضاء على التمييز الهيكلي والعقلية التقليدية التي تقيد فرص العمل للإناث في قطاعات معينة، فإن التمييز الحالي بين الجنسين سيستمر. وهذا يعني توجيه الجهود بشكل رئيسي نحو توسيع الحماية القانونية والاجتماعية للعاملات (العاملات في المنازل والزراعة).¹¹⁴ كذلك، ينبغي إعادة تقييم الدور (النطاق) الذي تضطلع به وحدة مناهضة التمييز التي أنشأتها حديثاً وزارة القوى العاملة في القاهرة والمحافظات الأخرى للتحقق من ممارسات التوظيف. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الممارسات لا تندرج ضمن نطاق عمل الوحدة، من دون أي تفسير واضح.¹¹⁵ أخيراً، ينبغي ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة لبدء تنفيذ المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية في أجندة العمل اللائق (بخاصة الجزء المتعلق بالعاملات في القطاع الخاص) وكذلك معايير المساواة في الأجور المطبقة في مختلف الدول حول العالم.¹¹⁶ ومن المنطوق نفسه، ينبغي توجيه الجهود نحو الضغط على الحكومة لقبول اتفاقية العمل المتعلقة بالعاملات في المنازل.¹¹⁷

القطاع الخاص بالفعل مسؤوليته في تحقيق أهداف معينة يمكن أن تؤدي إلى تنمية ملموسة، وجرمانه من امتيازاته الحالية إذا فشل في القيام بذلك. باختصار، يجب أن يحاسب القطاع الخاص إذا فشل في إحداث الأثر التنموي المطلوب. كذلك، ينبغي أن تركز الدولة على تشجيع القطاع الخاص ذي الطابع غير الرسمي على التسجيل والاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل هذه العملية، وتقليل الإجراءات البيروقراطية المطلوبة ومنحه الوقت لاستكمال عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وسيساعد ذلك بشكل أساسي في منع أصحاب الأعمال ذوي الطابع غير الرسمي من تحميل عمالهم التكاليف المطلوبة لاستكمال عملية الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي. وأخيراً، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى مسألة غياب الشفافية والوصول إلى البيانات حتى تتمكن الأطراف الأخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من متابعة تقدم القطاع الخاص والمساعدة في تعميمه على جمهور أوسع، مع إظهار أن التنمية الحقيقية لا تقتصر على زيادة النمو الاقتصادي، بل هي تتمثل في احترام حقوق الموظفين وأفراد المجتمع ككل.

نعيد التأكيد، ختاماً، أنّ الهدف من هذا التقرير هو إجراء دراسة استقصائية حول الاستثمارات الخاصة في مصر، بما في ذلك أنماط الاستثمار ومعايير التوظيف. وكما هو مبين أعلاه، تتركز أنماط الاستثمار الخاص، وخصوصاً الاستثمارات الأجنبية، في مجالات لا تساعد بالضرورة في الإشراف على الإصلاح الهيكلي اللازم لإحداث تأثير تنموي ملموس. ومن المنطلق نفسه، فإن ممارسات التوظيف التي ينتهجها القطاع الخاص في مصر هي ممارسات قاسية للغاية تزيد من بؤس غالبية السكان العاملين. لا بل إن هذه الممارسات في الواقع مسؤولة بشكل مباشر عن تدهور ظروف العمل والمعيشة لهذه المجموعات. وتُظهر تجربة أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أنه لا ينبغي تعريف ممارسات القطاع الخاص الحالية في مصر على أنها تنموية، وبخاصة بالنسبة إلى العاملات. ففي الواقع، ونظراً إلى ممارسة رجال الأعمال الضغط على العمال للعودة إلى وظائفهم في ذروة انتشار الوباء، وصولاً إلى رفض مقدمي الخدمات الصحية الخاصة الالتزام بنطاق الأسعار الذي اقترحتة الحكومة والتهديد بوقف تقديم الخدمة، تُظهر هذه الإجراءات أن القطاع الخاص يرفض المخاطرة بربحيته على حساب المجتمع بأسره، حتى في أوقات الأزمات.¹¹⁸ ويبدو أن هذه الإجراءات أضرت بشكل أساسي بالعاملات، إذ أفادت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة أن نسبة 58% من العاملات اللواتي تمت مقابلتهن فقدن وظائفهن ونسبة 31% عانين من انخفاض في الدخل.¹¹⁹

لهذا السبب، يتعين على صانعي القرار التعامل مع التوسيع المقترح للقطاع الخاص بعناية وينبغي محاسبة مستثمري القطاع الخاص الذين يستمرون في اعتماد مثل هذه الممارسات. علاوة على ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره التنموي المفترض. وهذا يعني أنه لا ينبغي ترك القطاع الخاص بلا رقابة والسماح له بمراكمة الأرباح مهما كان ثمن. فبدلاً من ذلك، ينبغي على مؤسسات القطاع الخاص العاملة ضمن المجتمع المصري أن تفي بالتزامها بتحقيق تنمية حقيقية من خلال أنشطتها عن طريق رفع مستوى معيشة موظفيها وإتاحة المجال لهم للعمل من دون أي تمييز. ولكن لبلوغ هذا الهدف، على الدولة أن تضمن تحمّل

إن ممارسات التوظيف التي ينتهجها القطاع الخاص في مصر هي ممارسات قاسية للغاية تزيد من بؤس غالبية السكان العاملين.

الملحق 1 - بعض الملاذات الضريبية المستثمرة في مصر بين السنوات 1970-2013¹²⁰

اسم البلد	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر (مليون دولار)	المساهمة الوطنية خلال الفترة (مليون دولار)
جزر كايمان	85	5817.78	2514.86
جزر فيرجن البريطانية	112	2738.44	1283.24
بنما	92	1358.34	714.43
لوكسمبورغ	85	1037.10	250.87
جزر البهاما	11	275.51	170.86
برمودا	22	128.73	85.50
موريشيوس	20	185.93	75.59
جيرسي	6	264.96	28.79
جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة	2	45.06	10.66
ليختنشتاين	11	72.11	8.65
بربادوس	3	8.75	7.53
ليبيريا	16	77.86	6.78
جزر مارشال	5	6.80	4.91
جبل طارق	4	190.13	3.36
أنتيغوا وبربودا	1	5.42	3.26
فانواتو	1	3.14	1.21
سانت كيتس ونيفيس	1	1.00	0.43
سيشيل	2	0.37	0.12
المجموع	479	12217.43	5171.05

الملحق 2 - معاهدات الاستثمار

معاهدات الاستثمار الثنائية المصرية (الاتفاقيات النافذة)¹²¹

اسم المعاهدة	الأطراف	تاريخ التوقيع	الحالة (تاريخ الدخول حيز التنفيذ)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وموريشيوس	موريشيوس	25/06/2014	دخلت حيز التنفيذ في (17/10/2014)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسويسرا	سويسرا	07/06/2010	دخلت حيز التنفيذ في (15/05/2012)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وإثيوبيا	أثيوبيا	27/07/2006	دخلت حيز التنفيذ في (27/05/2010)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وألمانيا	ألمانيا	16/06/2005	دخلت حيز التنفيذ في (22/11/2009)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وأيسلندا	أيسلندا	08/01/2008	دخلت حيز التنفيذ في (15/06/2009)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وقطر	قطر	12/02/1999	دخلت حيز التنفيذ في (14/07/2006)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وصربيا	صربيا	24/05/2005	دخلت حيز التنفيذ في (20/03/2006)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين أرمينيا ومصر	أرمينيا	09/01/1996	دخلت حيز التنفيذ في (01/03/2006)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وفنلندا	فنلندا	03/03/2004	دخلت حيز التنفيذ في (05/02/2005)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ومنغوليا	منغوليا	27/04/2004	دخلت حيز التنفيذ في (25/01/2005)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والسودان	السودان	08/07/2001	دخلت حيز التنفيذ في (01/04/2003)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين استراليا ومصر	أستراليا	03/05/2001	دخلت حيز التنفيذ في (05/09/2002)
معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وتركيا	تركيا	04/10/1996	دخلت حيز التنفيذ في (31/07/2002)

دخلت حيز التنفيذ في (24/05/2002)	28/02/1999	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا ولوكسمبورج	معاهدة الاستثمار الثنائية بين الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا ولوكسمبورج - مصر
دخلت حيز التنفيذ في (29/04/2002)	12/04/2001	النمسا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين النمسا ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (26/04/2002)	17/04/2001	الكويت	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والكويت
دخلت حيز التنفيذ في (20/03/2002)	15/04/1997	سنغافورة	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسنغافورة
دخلت حيز التنفيذ في (04/03/2002)	06/09/1997	فيتنام	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وفيتنام
دخلت حيز التنفيذ في (27/02/2002)	18/02/2000	تايلاند	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وتايلاند
دخلت حيز التنفيذ في (29/10/2001)	11/03/1998	البوسنة والهرسك	معاهدة الاستثمار الثنائية بين البوسنة والهرسك ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (23/12/2000)	29/04/1999	البرتغال	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والبرتغال
دخلت حيز التنفيذ في (29/10/2000)	24/06/1999	الدنمارك	معاهدة الاستثمار الثنائية بين الدنمارك ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (17/07/2000)	20/02/1999	مالطا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ومالطا
دخلت حيز التنفيذ في (07/07/2000)	09/03/1998	مالي	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ومالي
دخلت حيز التنفيذ في (12/06/2000)	23/09/1997	الاتحاد الروسي	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وروسيا
دخلت حيز التنفيذ في (08/06/2000)	15/03/1998	بلغاريا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين بلغاريا ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (03/05/2000)	29/03/1997	الجزائر	معاهدة الاستثمار الثنائية بين الجزائر ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (03/03/2000)	25/03/1998	سلطنة عمان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسلطنة عمان

دخلت حيز التنفيذ في (27/02/2000)	13/11/1994	جزر القمر	معاهدة الاستثمار الثنائية بين جزر القمر ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (07/02/2000)	28/10/1998	سلوفينيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسلوفاكيا
دخلت حيز التنفيذ في (03/02/2000)	14/04/1997	ماليزيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وماليزيا
دخلت حيز التنفيذ في (12/01/2000)	19/08/1997	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
دخلت حيز التنفيذ في (01/01/2000)	30/04/1997	سلوفاكيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسلوفاكيا
دخلت حيز التنفيذ في (07/09/1999)	21/10/1997	ملاوي	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وملاوي
دخلت حيز التنفيذ في (19/06/1999)	28/04/1998	فلسطين	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ودولة فلسطين
دخلت حيز التنفيذ في (11/05/1999)	21/10/1998	قبرص	معاهدة الاستثمار الثنائية بين قبرص ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (02/05/1999)	27/10/1997	كرواتيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين كرواتيا ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (18/01/1999)	20/03/1997	بيلاروسيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين بيلاروسيا - مصر
دخلت حيز التنفيذ في (11/01/1999)	11/05/1997	الإمارات العربية المتحدة	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والإمارات العربية المتحدة
دخلت حيز التنفيذ في (11/01/1999)	04/10/1997	البحرين	معاهدة الاستثمار الثنائية بين البحرين ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (05/10/1998)	28/04/1997	الجمهورية العربية السورية	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والجمهورية العربية السورية
دخلت حيز التنفيذ في (01/07/1998)	14/05/1997	المغرب	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والمغرب

دخلت حيز التنفيذ في (03/06/1998)	24/04/1997	لاتفيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ولاتفيا
دخلت حيز التنفيذ في (11/04/1998)	08/05/1996	الأردن	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والأردن
دخلت حيز التنفيذ في (10/04/1998)	06/06/1996	اليمن	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر واليمن
دخلت حيز التنفيذ في (10/03/1998)	11/03/1996	سيريلانكا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وسريلانكا
دخلت حيز التنفيذ في (01/03/1998)	17/01/1996	هولندا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وهولندا
دخلت حيز التنفيذ في (17/01/1998)	01/07/1995	بولندا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وبولندا
دخلت حيز التنفيذ في (03/11/1997)	13/11/1996	كندا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين كندا ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (21/08/1997)	23/05/1995	هنغاريا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والمجر
دخلت حيز التنفيذ في (02/06/1997)	16/03/1996	لبنان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ولبنان
دخلت حيز التنفيذ في (25/07/1997)	18/03/1996	جمهورية كوريا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وجمهورية كوريا
دخلت حيز التنفيذ في (03/04/1997)	24/11/1994	رومانيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر ورومانيا
دخلت حيز التنفيذ في (08/08/1996)	14/02/1993	كازاخستان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وكازاخستان
دخلت حيز التنفيذ في (01/04/1996)	21/04/1994	الصين	معاهدة الاستثمار الثنائية بين الصين ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (28/02/1996)	23/05/1995	تركمانستان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وتركمانستان
دخلت حيز التنفيذ في (06/04/1995)	16/07/1993	اليونان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر واليونان
دخلت حيز التنفيذ في (04/06/1994)	29/05/1993	الجمهورية التشيكية	معاهدة الاستثمار الثنائية بين جمهورية التشيك - مصر

دخلت حيز التنفيذ في (01/05/1994)	02/03/1989	إيطاليا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وإيطاليا
دخلت حيز التنفيذ في (26/04/1994)	03/11/1992	إسبانيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر واسبانيا
دخلت حيز التنفيذ في (06/04/1994)	22/05/1993	ألبانيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين ألبانيا ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (08/02/1994)	16/12/1992	أوزبكستان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وأوزبكستان
دخلت حيز التنفيذ في (03/12/1993)	11/05/1992	الأرجنتين	معاهدة الاستثمار الثنائية بين الأرجنتين ومصر
دخلت حيز التنفيذ في (10/10/1993)	21/12/1992	أوكرانيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وأوكرانيا
دخلت حيز التنفيذ في (27/06/1992)	11/03/1986	الولايات المتحدة الأمريكية	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
دخلت حيز التنفيذ في (04/07/1991)	03/12/1990	ليبيا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وليبيا
دخلت حيز التنفيذ في (02/01/1991)	08/12/1989	تونس	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وتونس
دخلت حيز التنفيذ في (16/04/1983)	29/05/1982	الصومال	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والصومال
دخلت حيز التنفيذ في (29/01/1979)	15/07/1978	السويد	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والسويد
دخلت حيز التنفيذ في (14/01/1978)	28/01/1977	اليابان	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر واليابان
دخلت حيز التنفيذ في (24/02/1976)	11/06/1975	المملكة المتحدة	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر والمملكة المتحدة
دخلت حيز التنفيذ في (01/10/1975)	22/12/1974	فرنسا	معاهدة الاستثمار الثنائية بين مصر وفرنسا

معاهدات مصر التي تتضمن أحكامًا حول الاستثمار¹²²

اسم المعاهدة	الأطراف	تاريخ التوقيع	الحالة (تاريخ الدخول حيز التنفيذ)
اتفاقية الشراكة بين مصر والمملكة المتحدة	المملكة المتحدة	05/12/2020	موقعة / لم تدخل حيز التنفيذ
اتفاقية الاستثمار الخاصة بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	23/05/2007	موقعة / لم تدخل حيز التنفيذ
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية	رابطة التجارة الحرة الأوروبية	27/01/2007	دخلت حيز التنفيذ في (01/09/2008)
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	تركيا	27/12/2005	دخلت حيز التنفيذ في (01/03/2007)
الاتفاقية الإطارية بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)	السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)	07/07/2004	موقعة / لم تدخل حيز التنفيذ
الاتفاق الإطاري حول التجارة والاستثمار بين السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	29/10/2001	دخلت حيز التنفيذ في (29/10/2001)
اتفاقية الشراكة بين المفوضية الأوروبية ومصر	الاتحاد الأوروبي	25/06/2001	دخلت حيز التنفيذ في (01/06/2004)
اتفاقية تنمية الاستثمار المصرية الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية	01/07/1991	دخلت حيز التنفيذ في (01/07/1991)
معاهدة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	05/11/1993	دخلت حيز التنفيذ في (08/12/1994)
معاهدة الاتحاد الأفريقي	الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية	03/06/1991	دخلت حيز التنفيذ في (12/05/1994)
مصر - السعودية	المملكة العربية السعودية	13/03/1990	دخلت حيز التنفيذ في (18/12/1990)
اتفاقية الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي	الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	05/06/1981	دخلت حيز التنفيذ في (02/1988)
اتفاقية الاستثمار العربي	الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية	26/11/1980	07/09/1981
اتفاقية جامعة الدول العربية للاستثمار	الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية	29/08/1970	دخلت حيز التنفيذ في (29/08/1970)

- 1 يجب ألا نخلط بين هذا المفهوم وبين «الإصلاح الاقتصادي» الذي أُطلق في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وسط تراكم الديون، وبالتالي فتح الباب أمام خصخصة القطاع العام وغيرها من التدابير. للاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذا البرنامج ونقاط ضعفه، يُرجى مراجعة محمود عبد الفاضل. برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994).
- 2 كريم مجاهد، «محاكاة تهكّمية للنمو: التحرّر الاقتصادي النيوليبرالي السريع في مصر بعد العام 2011 وما وُلّده من استياء على الصعيد الاجتماعي»، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، أوراق بحوث المشاركين في الأسبوع الدراسي 2018، 2019 > <https://bit.ly/3pQkWL1>.
- 3 للاطلاع على دراسة حالة حول مصر النيوليبرالية، انظر المرجع السابق.
- 4 للمزيد من المعلومات عن الخطة، يُرجى الاطلاع على «رؤية مصر 2030». وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2016. > <https://bit.ly/3nZPxDB>.
- 5 انظر «السياسي لكبرى الشركات النمساوية: لدينا مناخ وبيئة جديان للاستثمار في مصر». صوت الأمة، 2018. > <https://bit.ly/2PtWx4L>؛ محمد البدوي: «الرئاسة: المستثمرون يرون انخفاض تكلفة العمالة المصرية ميزة اقتصادية»، الوطن، 2019. > <https://www.elwatannews.com/news/details/4214444> ومحمد علاء الدين. «وزير الاتصالات: مصر الأولى عالميًا في العمالة منخفضة التكاليف بقطاع تكنولوجيا المعلومات». مصراوي، 2018 < <https://bit.ly/2MCxe9k>.
- 6 يُشار إلى أنّ قسمًا من نتائج هذه الدراسة يقوم على مناقشات جرت خلال ورشة عمل لمدة يومين تحت عنوان «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي»، بالتعاون مع جمعية المرأة الجديدة في 31-30 نيسان/أبريل 2021.
- 7 يعود اختيار سنة 2018/2019 المالية إلى كونها آخر السنوات المالية التي صدرت كل البيانات الرسمية المتعلقة بها (أي أرباع السنة المالية الأربعة)، مقارنةً مثلًا بسنة 2019/2020 المالية التي لم تصدر البيانات سوى في الأرباع الثلاثة الأولى منها.
- 8 انظر «النشرة الإحصائية الشهرية»، البنك المركزي المصري، العدد 277، نيسان/أبريل 2020. ص. 129. بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار في أبريل 2020 (سنة نشر المعلومات) 15.7 جنيه مصري للدولار الواحد. انظر «أسعار صرف العملة»، البنك المركزي المصري، 2020. < <https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRateshistorical.aspx>.
- 9 حصص القطاع الخاص من الاستثمارات المنفّذة فاقت مساهمة المؤسسات الرسمية أو الحكومية الأخرى مثل المشاريع المركزية والقطاع الحكومي والشركات العامة والسلطات الاقتصادية، بنسبة 16.5 في المئة و14.6 في المئة و8.4 في المئة و8 في المئة تباعًا. المرجع نفسه.
- 10 انظر «الاستثمارات في مصر: من الاستخراج إلى التصدير». منصة العدالة الاجتماعية، 2019. كما يُبيّن الرسم البياني، هناك 5 مستثمرون رئيسيون في مصر يتحكّمون بالاستثمار في البلاد. أربع من هذه الهيئات المنفصلة تتبع للدولة، وهي السلطات الاقتصادية (المسؤولة عن إدارة المرافق العامة التي تؤمّن خدمة أو أكثر إلى المواطنين)؛ والمشاريع المركزية (المسؤولة عن المشاريع القومية العملاقة)؛ والقطاع الحكومي (المسؤول عن تأمين الخدمات إلى المواطنين). أمّا اللاعب الخامس، فهو القطاع الخاص الذي يضمّ مستثمرين أفراد يبحثون عن زيادة رأسمالهم عن طريق الاستثمار في قطاعات مختلفة.
- 11 «النشرة الإحصائية الشهرية»، 2020.
- 12 المرجع نفسه.
- 13 الاستثمارات في مصر...»، 2019.
- 14 «النشرة الإحصائية الشهرية»، 2020.
- 15 لا يجوز الخلط بينها وبين التطوير العقاري. ففيما الأخير مسؤول عن عملية شراء الأراضي الخالية أو تأجيرها (تمويل صفقات الشراء)، والاستحصال على الرخص اللازمة، وتوسيع البنى التحتية (الماء والكهرباء وغير ذلك)، وإعداد التصميم النهائي (الشكل والهندسة المعمارية) للمشروع قبل التسويق للمباني التابعة للمشروع وبيعها، تنحصر العمارة في عملية بناء المشروع على الأرض.
- 16 المرجع نفسه.
- 17 «الاستثمارات في مصر...»، 2019.
- 18 المرجع نفسه.
- 19 المرجع نفسه.
- 20 انظر مصطفى عيد. «لماذا تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر لأقل مستوى في خمس سنوات؟» - مصراوي، 2019. > <https://bit.ly/2069vgo>.
- 21 «الاستثمارات في مصر...»، 2019.
- 22 حتى تلك اللحظة، كانت المملكة المتحدة لا تزال رسميًا جزءًا من الاتحاد الأوروبي، إذ إنّ الفترة الانتقالية بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تنتهي رسميًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.
- 23 «النشرة الإحصائية الشهرية»، 2020، ص. 93-94.
- 24 المرجع نفسه.
- 25 «الاستثمارات في مصر...»، 2019.
- 26 النشرة الإحصائية الشهرية، 2020، ص. 93.
- 27 تشمل الدول الأخرى البارزة الصين بحصة تبلغ نسبتها 1.2% (ما يعادل 192.4 مليون دولار)؛ وفرنسا بحصة 8.1% (ما يعادل 296.1

- 28 مليون دولار؛ وألمانيا بحصة 1.4% (ما يعادل 231.2 مليون دولار)؛ وإيطاليا بحصة 1.5% (ما يعادل 253.2 مليون دولار). المرجع نفسه.
- 29 س.هـ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الأول.
- 30 أسامة دياب. «السياحة الضريبية: مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية». المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2015. ص 11.
- 31 المرجع نفسه. للمزيد من المعلومات، انظر الملحق 1.
- 32 المرجع نفسه.
- 33 «الاستثمارات في مصر...» 2019.
- 34 «المراجعة الاقتصادية». البنك المركزي المصري، المجلد 59، رقم 1، 2019، ص. 65.
- 35 المرجع نفسه.
- 36 عمرو عدلي. الرأسمالية المشقوقة: الأصول الاجتماعية لصناعة السوق الفاشلة في مصر. (ستانفورد، كاليفورنيا: منشورات جامعة ستانفورد، 2020). ص 6-7.
- 37 المرجع نفسه. ص 20.
- 38 انظر: «ثلاثة أسباب للاحتفاء بالحد الأدنى للأجر.. مع ضرورة مد مظلته إلى العاملين في القطاع الخاص» المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2019. <<<https://bit.ly/3d4zUDQ>>>
- 39 هاني أحمد خليل. «الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر - التقييم والرؤية المستقبلية للتجربة». معهد التخطيط القومي، 2017. ص 151.
- 40 تشمل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص السابقة الأخرى في مصر مشروع مستشفيات جامعة الإسكندرية، والمحطة الجديد لمعالجة مياه الصرف الصحي في القاهرة، ومشروع طريق شبرا/بنها السريع، ومشروع الوصول إلى روض الفرج. انظر «تحديث حول البرنامج الوطني للشراكات بين القطاعين العام والخاص». وزارة المالية، 2009.
- 41 لمعرفة المزيد عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، انظر المرجع نفسه. ص 125 - 150.
- 42 أحمد يعقوب. «المالية تجري تعديل على قانون المشاركة مع القطاع الخاص PPP لدعم دوره فى التنمية». اليوم السابع، 2018. <<<https://bit.ly/3pvPh1m>>>
- 43 «مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI) - لقطات قطرية - مصر». البنك الدولي، 2020. <<<https://ppi.worldbank.org/>>>
- 44 <<en/snapshots/country/egypt-arab-rep>> وتشير تقديرات أخرى إلى أن إجمالي عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص القائمة أو قيد الإنشاء يبلغ 53. انظر «مصر». مختبر المعرفة حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2020. <<<https://pppknowlegdelab.org/coun-tries/egypt>>>
- 45 «مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI) ... البنك الدولي، 2020.
- 46 المرجع نفسه.
- 47 المرجع نفسه.
- 48 محمد محروس. «المالية: توقيع عقود إنشاء 24 مدرسة لغات جديدة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص». الأهرام، 2019. <<<https://bit.ly/3puK8gg>>>
- 49 منى عبد الباري. «المالية: طرح المرحلة الثانية من مشروع المدارس بالشراكة مع القطاع الخاص الأحد المقبل». المال، 2020. <<<https://bit.ly/38lv5DF>>>
- 50 أحمد يعقوب. «المالية تعلن طرح 4 مشروعات لتحلية المياه بالمشاركة مع القطاع الخاص في يناير». اليوم السابع، 2020. <<<https://bit.ly/331Z6KX>>>
- 51 إجمالي الأراضي التي سيشملها المشروع بشكل عام يُقدر بنحو 8000 فدان، بإجمالي استثمارات يبلغ 150 مليار جنيه مصري. انظر محمد عبد الناصر. «الإسكان: تأجيل طرح المرحلة الثالثة لأراضي الشراكة والتخصيص المباشر ليس بديلاً». مصراوي، 2019. <<<https://bit.ly/31JEzBQ>>>
- 52 عدلي. الرأسمالية المشقوقة... 2020، ص. 62.
- 53 «متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية - مصر» (International investment agreement navigator- Egypt). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، التاريخ غير محدّد، <<<https://bit.ly/3oSH7Ag>>>.
- 54 «اجتماع خبراء أونكتاد بشأن استخلاص الدروس من الإصلاح المتعلق باتفاقيات الاستثمار الدولية - جنيف 16 آذار/مارس 2016 - مصر». أونكتاد، 2016. <<<https://bit.ly/3wA2WHr>>>. للحصول على تفاصيل المعاهدات، يُرجى مراجعة الملحق 1. وسيظهر في الملحق أنّ عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المعمول بها هو 72 وأنّ عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية التي تتضمن أحكاماً متعلقة بالاستثمار هو 15. وقد يعود هذا التناقض في الأرقام إلى اختلاف تصنيف المعاهدات بين الدولة المصرية والأونكتاد. أما بالنسبة لبقية اتفاقيات الاستثمار الدولية، فهناك 29 معاهدة تم توقيعها ولكنها غير سارية المفعول و15 معاهدة أخرى تم فسخها.
- 55 المرجع نفسه.
- 56 المرجع نفسه.
- 57 المرجع نفسه.
- 58 المرجع نفسه.
- 59 انظر «تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر - بالأرقام: آثار التحكيم الاستثماري ضد دول أفريقيا» (ISDS in numbers: impacts of investment arbitration against African states). المعهد عبر الوطني (TNI)، 2019. يمكن القول إن مكانة مصر كأكثر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية يعود إلى استثماراتها الكبيرة في البنى التحتية، ما يوفر على المستثمرين تكاليف كبيرة، فضلاً عن اليد العاملة الرخيصة والمدربة نسبيًا، والاستقرار السياسي النسبي الذي تتمتع به مقارنة بدول أخرى، والحوافز الكبيرة التي تمنحها للمستثمرين الأجانب.

- 59 للاطلاع على القانون الكامل وأحكامه، انظر «قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017: اللائحة التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017»- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، 2017؛ و«قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017» - الجريدة الرسمية، 43 (أ)، 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2017. الصفحة 90-2.
- 60 «قانون الاستثمار المصري الجديد: فتح المجال للأعمال التجارية في مصر» <https://www.amcham.org.eg/eginvlaw.asp> 2017. (Business). الغرفة التجارية الأمريكية بمصر،
- 61 يُرجى مراجعة «الاستثمار في مصر: ما بين الصناعات الاستخراجية والتصدير - الجزء الثاني» (Investments in Egypt: from extractives to Exportation-Part 2). منصة العدالة الاجتماعية، مرتقب.
- 62 المرجع نفسه.
- 63 «قانون الاستثمار المصري الجديد...»، 2017.
- 64 نورهان شريف؛ وهبه خليل؛ وحاتم زايد «فوق الدولة - الشركات متعددة الجنسيات في مصر». المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2015.
- 65 المرجع نفسه
- 66 يسلط هذا الأمر الضوء على مشكلتين رئيسيتين يواجههما الباحثون في مصر، وهما الافتقار إلى الشفافية والوصول الثابت/الآمن إلى المعلومات.
- 67 «وزير قطاع الأعمال» لو مش هنقدر نشغل بآليات القطاع الخاص وننافسه يبقى نقفل أحسن» - اليوم السابع، 2020. <https://bit.ly/2QzgbJ2>
- 68 أ.أ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الأول.
- 69 م.أ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الأول.
- 70 المقصود بالتنمية الحقيقية هو الخطط القادرة على رفع مستويات المعيشة لغالبية السكان من خلال تأمين المزيد من فرص العمل بأجور أعلى مع توفير حماية اجتماعية، بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية عالية الجودة مثل التعليم والرعاية الصحية بأسعار معقولة.
- 71 أ.أ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الأول.
- 72 علي ناصر. «التعبئة والإحصاء يعلن مؤشرات التعداد الاقتصادي: 3.7 مليون مُنشأة إنتاجية وخدمية تضم حوالي 13.5 ملايين مشغول». درب، 2020. <https://bit.ly/2yRW4fT>.
- 73 «أعداد العاملين بالقطاع العام والأعمال العام». الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. <https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1111>.
- 74 «أعداد العاملين بالحكومة». الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. <https://www.capmas.gov.eg/Pages/Indicator-Page.aspx?Ind_id=1111>.
- 75 وفقاً لأرقام العمالة الرسمية للعام 2018 التي قدّرت عدد الأفراد في القوى العاملة بـ 28.9 مليون فرد، يوظف القطاع الخاص حوالي 43.6% من إجمالي القوى العاملة المصرية. انظر «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: عدد الأفراد في القوى العاملة المصرية بلغ 28.9 مليوناً في العام 2018، مع معدّل تشغيل بنسبة 90%». بوابة الأهرام، 2019. <https://bit.ly/2xmyCHb>.
- 76 «سلمى حسين: الحكومة تزيد الفقر أو تنقصه عن طريق الموازنة العامة». طول للسياسات البديلة، 2019. <https://bit.ly/3bUOBv0>.
- 77 سلمى حسين: ارتفع الإنفاق الاجتماعي فارتفع الفقر... أين الخطأ الثاني؟». الشروق، 2020. <https://bit.ly/3f6EXYp>.
- 78 المرجع نفسه.
- 79 محمد أسامة. رمضان. «القوى العاملة: العمالة غير المنتظمة تزيد على 10 ملايين عامل». الوطن، 2020. <https://bit.ly/2VYjGsg>.
- 80 «السياسي: القطاع الخاص محرّك رئيسي لتوفير فرص العمل وتزايد النمو الاقتصادي». اليوم السابع، 2019. <https://bit.ly/2poLUyQ>.
- 81 ورد في «هل الاقتصاد المصري يخلق فرص عمالة جيدة؟ ليس بعد». إكونومي بلس، 2019. <https://bit.ly/322MwaB>.
- 82 انظر «التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل، لعام 2018». الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2019. <https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23462>. في هذا الصدد، تفيد حسين بأن أكثر من 50% من العاملين في القطاع الخاص يحصلون كمعدل متوسط على 1800 جنيه أو أقل شهرياً، في حين يقدر البنك الدولي متوسط معدل الربحية للقطاع الخاص المصري في العقود الثلاثة الماضية بحوالي 40%. انظر حسين. «ارتفع الإنفاق الاجتماعي فارتفع الفقر...». الشروق، 2020.
- 83 انظر هبة الليثي. «أرقام الفقر الجديدة في مصر: لماذا تزداد أعداد الفقراء؟ وما العمل؟». ندوة من تنظيم مشروع طول للسياسات البديلة، 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=EmG8Ky2jcc&t=4622s>. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن نسبة العمال الفقراء من إجمالي عدد العمال قد ارتفعت بين عامي 2012 و2018 من 51% إلى 57%، وتضررت 68% من العاملات الفقيرات. انظر حسين. «ارتفع الإنفاق الاجتماعي فارتفع الفقر...». الشروق، 2020.
- 84 دينا أرمانيوس. «القطاع غير الرسمي: اللامساواة والحماية الاجتماعية». طول للسياسات البديلة، 2020. <https://bit.ly/35zLbNy>.
- 85 المرجع نفسه.
- 86 م.ج. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الثاني.
- 87 على نحو مماثل، لا يمثل الاتحاد العمالي الرسمي الحالي غالبية العمال المصريين. أ.أ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الثاني.
- 88 م.س. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الثاني.
- 89 أ.أ. «دور القطاع الخاص المصري في التنمية وإدماج مكوّن النوع الاجتماعي» - اليوم الثاني.
- 90 انظر عمرو عدلي. «الاقتصاد غير الرسمي في مصر: واقع التهميش ووهم التمكين» - السفير العربي، 2019.
- 91 أحمد الدسوقي. «التعبئة العامة والإحصاء: القطاع غير الرسمي يستحوذ على 40% من الاقتصاد». المال، 2019. <https://bit.ly/2Mg7zjT>.
- قَدَّرَ باحثون أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يمثل ما بين 27% و35% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يصل إلى 60%، وتمثل

- المنشآت غير الرسمية السواد الأعظم من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة، بواقع 80% وفقًا لبعض التقديرات. (عثمان الشرنوبلي، «البعض يفضّل العمل في الظل»، مدى مصر، 2019. <<https://bit.ly/2nPnRZl>>). كذلك، قدّر اتحاد الصناعة المصرية دورة رأس المال السنوية للاقتصاد غير الرسمي بنحو 288 مليار دولار. (مراجعة سيد علي، «تربليونات الاقتصاد الموازي يا حكومة»، الأهرام، 2019. <<https://bit.ly/2xu2Qbq>>).
92 ناصر، «التعبئة والإحصاء يعلن مؤشرات»، ... 2020. <<https://bit.ly/2yRW4fT>>.
- 93 ازدادت العمالة غير الرسمية المأجورة بين عامي 2012 و2018، من 18% في عام 2012 إلى 23% في عام 2018. مراجعة رجوي، أسعد. «هل يوفر الاقتصاد المصري فرص عمل جيدة؟ استعراض لتطور حجم وجودة العمالة في مصر من عام 1998 وحتى 2018». منتدى البحوث الاقتصادية، موجز السياسات رقم 45، 2019.
- 94 تُقدّر نسبة الأجراء بـ 69% من إجمالي العمال في مصر. مراجعة أرمانبوس، «القطاع غير الرسمي...»، 2020.
- 95 المرجع نفسه، يسلط ذلك الضوء على العقبات التي يواجهها العمال غير النظاميين عند التسجيل في التأمين الاجتماعي. م.ج. «دور القطاع الخاص المصري...» - اليوم الثاني.
- 96 مراجعة أرمانبوس، «القطاع غير الرسمي...»، 2020.
- 97 م.ج. «دور القطاع الخاص المصري...» - اليوم الثاني.
- 98 علي الرّجال، «الاقتصاد غير الرسمي في مصر: مشكلة حوكمة أو أزمة اقتصادية؟»، السفير العربي، 2019. <<https://bit.ly/2VS63L8>>.
- 99 انظر الرّجال، «الاقتصاد غير الرسمي في مصر...»، 2019.
- 100 «بحث القوى العاملة: النشرة الربع سنوية - الربع الأول 2020». - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020.
- 101 «العمالة الهشة، الإنثا (٪ من عمالة الإنثا) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) - جمهورية مصر العربية»، البنك الدولي، 2020.
- 102 تشير العمالة الهشة هنا إلى حالة التوظيف غير المستقرة، التي يمكن بموجبها فصل الموظف أو تسريحه بسبب غياب الحقوق الاجتماعية والقانونية.
- 103 م.س. «دور القطاع الخاص المصري...» - اليوم الثاني.
- 104 هبة خليل وكريم مجاهد، «الضمان الوظيفي في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)» عمرو عدلي؛ دينا مكرم عبيد وآخرون. الحماية الاجتماعية في مصر: التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على العمالة الهشة، الجامعة الأمريكية في القاهرة، 2021. <https://fount.aucegypt.edu/faculty_journal_articles/503>.
- 105 منى عزت، «العمل غير المنتظم والافتقار إلى الحماية الاجتماعية: كيفية معالجة نقاط ضعف العاملات»، طول سياسة بديلة، 2020. <<https://bit.ly/2IPs6hp>>.
- 106 هند البحري، «14% من الأسر المصرية تعتمد على المعيلات الإنثا: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»، إندبندنت مصر، 2018. <<https://bit.ly/2EfYAzN>>.
- يحدث التذكير بأن بطالة الإنثا قد ارتفعت بين عامي 2012 و2018 من 25.8% إلى 27.8%. انظر كارولين كرافت وأسعد رجوي وكايتلين كيو، «تطور عرض العمالة في مصر من عام 1988 إلى 2018: تحليل جنساني»، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 1358، 2019 ص 31.
- 107 ل.ل. «دور القطاع الخاص المصري...» - اليوم الثاني.
- 108 المرجع نفسه.
- 109 في كثير من الحالات، تقبل المرأة رشوة غير مباشرة على شكل توظيف لأزواجهن أو قريبهن من الذكور. وهذا يؤدي إلى إسقاط حقهم في مكافأة نهاية الخدمة أو مكافأة نهاية الخدمة. المرجع نفسه.
- 110 «بحث القوى...»، 2020.
- 111 المرجع نفسه.
- 112 «النوع الاجتماعي»، البنك الدولي، التاريخ غير محدد <<https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploretopics/gender>>.
- 113 ياسمين سمرة، «الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد يقفز بنسبة 32% من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين: مؤسسة التمويل الدولية»، مصر اليوم، 2018. <<https://bit.ly/3httKBY>>.
- تشير التقديرات السابقة إلى أن فجوة الأجر بين الجنسين تبلغ 25%. انظر أمل خيري أمين محمود، «تحليل فجوة الأجر بين الجنسين في سوق العمل المصري»، المؤتمر الخاص للرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، ص. 5.
- 114 ت.س. «دور القطاع الخاص المصري...»-اليوم الثاني.
- 115 م.س. «دور القطاع الخاص المصري...»-اليوم الثاني.
- 116 أ.م. «دور القطاع الخاص المصري...»-اليوم الثاني.
- 117 يُزعم أن الحكومة رفضت المعاهدة وتصنيف العاملات المنزليات كعاملات مؤهلات للحماية القانونية والاجتماعية بسبب الضغط الاجتماعي ضد هؤلاء كأفراد يمكنهم استخدام الأسرار التي يسمعونها داخل الأسرة ضد أصحاب عملهم، المرجع نفسه.
- 118 للاطلاع على المزيد من المعلومات حول إجراءات القطاع الخاص في خلال الأزمة، انظر خليل ومجاهد، «الأمن الوظيفي في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)»، ...»، 2021.
- 119 س.ج. «دور القطاع الخاص المصري...»-اليوم الثاني.
- 120 دياب، «السياحة الضريبة...»، 2015، ص. 15.
- 121 «متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية - مصر - معاهدات الاستثمار الثنائية» (-International investment agreement navigator) (Egypt). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، التاريخ غير محدد <<https://bit.ly/3oSH7Ag>>.
- 122 «متصفح اتفاقيات الاستثمار الدولية - مصر- معاهدات مع أحكام الاستثمار» (-International investment agreement navigator) (Egypt). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، التاريخ غير محدد. <<https://bit.ly/2RFHq51>>.